المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الثلاثاء 10 تشرين الثاني 2009 العدد: 3479

مؤتمر «الاتحاد الدولي للاتصالات» ينطلق في بيروت بمشاركة قياسية: دور الدولة والإرادة السياسية والخلاف على الصلاحيات نجوم اليوم الأول

● قاعة المؤتمر خلال الجلسة الافتتاحية وقد غصّت بالحضور المحلي والعربي والدولي (أحمد عزاقير)

حقق لبنان رقماً قياسياً على المستوى العالمي أمس باستضافته أكبر عدد من المشاركين في افتتاح «الندوة العالمية التاسعة لمنظّمي الاتصالات» (GSR) و«المنتدى العالمي الثاني لقادة الصناعة» (GILF)، اللذين انطلقت فعالياتهما أمس في فندق «الحبتور غراند»، برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، تحت راية «الاتحاد الدولي للاتصالات» التابع لهيئة الأمم المتحدة، وذلك عندما فوجئ المنظمون بحضور أكثر من ٧٥٠ مشاركا، بعدما كانت التوقعات تشير إلى نحو ٦٠٠ عشية الإفتتاح.

ومع أن هذا الحدث مناسبة دولية رفيعة المستوى تُعقد في العاصمة اللبنانية، بدا ملف قطاع الاتصالات المحلي «نجماً» في افتتاح المؤتمر، حيث ارتجل ممثل راعي المؤتمر وزير الاتصالات جبران باسيل كلمة أكد فيها الدور الفاعل للدولة في القطاع، ودعا المشاركين إلى الاستفادة من تجربته في الوزارة عبر مناقشة ورقة السياسة العامة التي أعدّها لهذا القطاع، والتي قال رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» كمال شحادة بعد بضع ساعات إنها وإن كانت تؤيد الخصخصة فهي تتناقض مع مقتضيات القانون ٤٣١ في العديد من بنودها.

بذلك كان الخلاف اللبناني جلياً حول رؤية تحرير هذا القطاع الحيوي، بين وزير أعدّ ورقة لتحرير الاتصالات بدون موافقة مجلس الوزراء عليها، وهيئة منظمة تطمح إلى تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها قبل أقل من ٣ أعوام، ويقول رئيسها إنها أصبحت مُنذُ تشرينَ الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، على أتمِّ الاستعدادِ لإطلاقِ مزادِ خصخصةِ شركتي الخلوي اللتينِ تملكُهما الدولة، وهي مستعدّةٌ لتنفيذِ ذلكَ فورَ تشكيلِ الحكومةِ وتوضيحِ سياستِها في ما يتعلقُ بتوزيعِ الأسهمِ بينَ المستثمرِ الإستراتيجيِّ والجمهورِ اللبناني، وتقاسُمِ العائداتِ وتوقيتِ الخصخصة.

بعد ساعة من التأخير، انطلقت جلسة الافتتاح، بحضور رئيسِ مجلسِ النواب نبيه بري ممثلاً بالنائب حسن فضل الله، رئيسِ مجلسِ الوزراء فؤاد السنيورة ممثلاً بوزيرِ الإعلام طارق متري، ورئيسِ الحكومة المكلف سعد الحريري ممثلاً بالنائب نبيل دو فريج، وعدد من النواب والوزراء والسفراء والمحافظينَ ورؤساءَ مجالسِ الإدارةِ ومديري الهيئاتِ المنظمةِ للاتصالات، وحشد كبير من الشركات العاملة في هذا القطاع.

وكان لافتاً ما حظي به المؤتمر من رعاية لبنانية وسعودية، حيث شملت فئة الراعين الذهبية كلاً من شركة «زين»، «أوجيه تيليكوم»، «إتحادُ النظامِ العالميِّ للاتصالاتِ المتنقلة» (جي.أس.أم)، و«بنك عوده»، بينما تشمل الفئةُ الفُضية «شركةُ الاتصالاتِ السُعُودية» (STC)، «شبكاتُ نوكيا سيمنز»، «شركةُ اتحادِ عذيب» السُعودية (Go)، وشركةُ «كوالكوم»، بينما تضم الفئةُ البرونزية «بنك ميد»، «أم.تي.سي تاتش»، «ألفا»، «أورانج»، «لينتل / أفريسل»، «أوجيرو»، وشركةُ «مدى»، إضافة إلى راعين آخرين هم «الثريا»، «سيسكو»، «ألكاتيل–لوسنت»، «ايه.تي.أند.تي»، «تيرانت»، «إتصالات»، «سوليدير»، «إنتل» و«ميتاتل».

وزير الاتصالات

إستهل باسيل كلمته بالتبشير بولادة الحكومة أثناء عقد المؤتمر، من دون أن يثني على دور المنظمين كما فعل جميع المتحدثين، وتناول في كلمته ما اعتبره السياسة الأفضل لقطاع الاتصالات ودور صانعي السياسة والمنظمين والمشغلين فيه، وعرض نتيجة تجربة لبنان الأخيرة في هذا القطاع.

وقال إنه بحسب الدستور، فإن السياسة بيد سيد القطاع وهو الإدارة، بهدف تحقيق النمو الأفضل له، من أجل التكامل بين الهيئات الرقابية والهيئات المنفذة لتطوير هذا القطاع.

ورأى أن المخطط، أو الدولة، هو الذي يضع التخطيط للطريق، ثم يكون دور المقاول أو المنفذ، وهنا يأتي دور المنظم لتنظيم السير وإدارته ووضع الضوابط والغرامات لمن يخالف، ويبقى القضاء للفصل في النزاعات التي قد تنشأ، وهذا نفسه ينطبق على قطاع الاتصالات.

ورأى أن الدولة بلا منازع هي وحدها التي تحدد هذه السياسة، بينما على المنظم أن ينفذ ويراقب التنفيذ، آملاً أن تكون هذه الفكرة محط نقاش في المؤتمر. ووضع بين أيدي المؤتمرين ورقة السياسة العامة لقطاع الاتصالات التي وضعها لتكون نموذجاً يمكن أن يستوحى منه لمناقشة الأفكار.

واختصر فحواها بالقول إنها تقوم على أنه لا يحق لأي كان أن يمنع أحدا من الإستفادة من تطوير قطاع الاتصالات، وبالتالي خلق المعلومات أو الوصول إليها أو تقاسمها، وهي يرسي مجتمع التواصل والمعلومات، مضيفاً أنها أيضاً تقوم على فكرة تحرير خدمات قطاع الاتصالات لتصل إلى الجميع وليس تحرير القطاع من اللبنانيين، لأن اللبناني يجب أن يكون أول المستفيدين في التشغيل والاستثمار.

كمال شحادة

بدوره، قال شحادة «مُنذُ تعيينِ مجلسِ إدارةِ «الهيئةِ المنظمةِ للاتصالات» وبدءِ عمليّاتها في نيسانَ ٢٠٠٧، قبلَ ٣٠ شهراً تقريباً،

باسيل يطرح تجربته ورؤيته وشحادة يؤكد مخالفة بعض بنودها لقانون الاتصالات

أطلقتِ الهيئةُ ٢٢ استشارةً عامةً بشأنِ مشاريعَ أنظمةٍ وقرارات. أي ما يعادلُ ٦ أسابيعَ لكلِّ عمليةِ تشاور. ومَعَ أنَّ هذهِ العمليةَ كانت مُضنِيَةً جداً بالنسبةِ للهيئةِ وشُركائها في قطاعِ الاتصالات، فإنَّ الأنظمةَ التي أصدرناها جاءت أفضلَ بكثيرٍ نتيجةَ لعمليةِ التشاورِ هذه».

وفي سياقِ جُهودها لتحريرِ الاتصالات، قال شحادة إن الهيئة دأبت، خلالَ العامينِ الماضيين، على تهيئةِ الظروفِ الملائمةِ للبنانَ ليُحقّقَ قفزةً نوعيةً ويستعيدَ مكانتَهُ التي كانت رائدةً في مجالِ الاتصالات. وعلى الرغمِ منَ الظُروفِ السياسيةِ السائدةِ في البلد، أحرزَتِ الهيئةُ تقدماً كبيراً خلالَ فترةٍ زمنيةٍ قصيرةٍ جداً. وأعلن استعدادها الآنَ «للمُضيِّ قُدُماً سنةَ ٢٠١٠ في تحريرِ الاتصالاتِ الخلويةِ والدولية، ومعالجةِ بقيةِ الاختناقاتِ التي تُصيبُ خِدماتِ «الحُزمةِ العريضة»، إن على صعيدِ الشبكةِ الوطنيةِ أو المناطقيةِ أو الدولية»، على أن تكونَ التراخيصُ متعلقةً بخِدماتِ الجيلِ الثاني وخِدماتِ «الحُزمةِ العريضةِ المُتنقّلة»، من جيلٍ ثالثٍ أو رابعٍ أو غيرها.

وأكد أنَّ الهيئةَ مُلتزمةٌ ترخيصَ وخصخصةَ الخلوي، في إطارٍ تنافسيٍّ شفّافٍ يُتيحُ للمُنافسِ الجديدِ المُنتظَر، «ليبان تيليكوم»، بالتنافُسِ على قاعدةِ تكافؤِ الفُرَص، مضيفاً أن الأولويةُ أعطيت سنةَ ٢٠١٠ لتحريرِ خِدماتِ «الحُزمةِ العريضةِ» وخِدماتِ الاتصالاتِ الدولية. إذ لدينا حالياً عددٌ لا بأسَ بهِ من مُقدّمي خِدماتِ «الحُزمةِ العريضة»، لكن هناكَ اختناقاتٌ خطيرةٌ تؤثّرُ سلباً في المُنافسة.

وتابع أن الهيئة «تعتزمُ إصدارَ ترخيصينِ وطنيينِ للحُزمةِ العريضة(NBCL)، وقد تبنّت نظاماً مفتوحاً لتراخيصِ الوصول. وهي تُدركُ أنَّ أفضلَ الأنظمةِ وحدَها لا تكفي، بما فيها تلكَ المُرتبطةِ بمُشارَكةِ البُنيةِ التحتية، وإدارةِ حيّزِ الترددات، وغيرها منَ المواضيع، وأنَّ نَجاحَ تحريرِ «الحُزمةِ العريضةِ» يعتمِدُ، في جُزءٍ كبيرٍ منهُ، على التزاماتِ السياسةِ العامّةِ من قِبَلِ الدولةِ اللبنانية، لجِهةِ: تحفيزِ الطلبِ على خِدماتِ «الحُزمةِ العريضة» من خِلالِ مُبادراتِ التعليمِ الإلكترونيِّ والصّحةِ الإلكترونيةِ والحكومةِ الإلكترونية، دعمِ استعمالِ كُلِّ ما توفّرُهُ التكنولوجيا من خِدماتِ «الحُزمةِ العريضةِ» المُتنقّلة (mobile broadband)، وإصدارِ المراسيمِ التطبيقيةِ المُتّصلةِ بحقّ المُرورِ واستخدامِ الأملاكِ العامّةِ ورُسومِ استخدامِ حيّزِ الترددات.

وأردف أن الهيئة «وضعتِ مُسوّداتِ المراسيمِ اللازمة، وأنجزتِ التحضيراتِ الضروريةَ لإطلاقِ المزادِ العلنيِّ لتراخيصِ «الحُزمةِ العريضة»، وسوفَ تُصدرُ تراخيصَ طويلةَ الأجلِ لمُقدّمي الخِدماتِ العاملةِ حالياً وفي أقربِ وقتٍ فورَ انتهاءِ مُراجعةِ مجلسِ شورى الدولةِ لنظامِ منحِ التراخيص. وإننا واثقونَ بأنَّ هذهِ الإستراتيجيةَ سوفَ تُرسِيَ الأسسَ السليمةَ لنُموٍّ وتطورِ اتصالاتٍ تنافسيةٍ وحيويةٍ قائمةٍ على تكنولوجيا «الحُزمةِ العريضة» للسنواتِ القادمة، لأنها ستكونُ مبنيةً على المنافسةِ بينَ الشبكات».

سامي المرشد

وكان مدير «مكتب تنمية الاتصالات» في «الاتحاد الدول للاتصالات» سامي البشير المرشد، استهل الافتتاح بكلمة قال فيها إنه يتعين على منظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصانعي السياسات الاتفاق على توازن دقيق بين نهج التدخل في مجال التنظيم ونهج عدم التدخل فيه، ويتعين عليهم أن يأخذوا في الحسبان المصالح النهائية للمواطنين، وأن يضعوا بعناية قواعد تنظيمية لمراعاة مصالح جميع الأطراف المعنية، بل وأن يتم أيضاً ضمان الاستثمار السليم والمستدام.

وفي ظل الانكماش الاقتصادي الراهن، رأى المرشد أنه يمكن للتنظيم الهادف والفعال أن يضمن استمرار تدفقات الاستثمار لدفع نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويكمن للتنظيم الفعال أن يؤدي دور خطة حفز تتيح للقطاع التغلب على الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، السبب واضح المعالم، فالتنظيم الذكي ملائم للاستثمار الذي يدفع النمو والتنمية.

سعد البرّاك

بدوره، انتقد المدير التنفيذي في «مجموعة زين» نظرة الدول إلى الشركات على أنها مجرد «بقرة حلوب» عليها أن تدر المال إلى الخزينة، معتبراً أن الهاتف الخلوي والإنترنت، قد أصبحا شرطاً مسبقاً للنمو الاقتصادي، ويمكن القول إن الخلوي أحد أكبر أعمدة بناء الدول في العصر الحاضر.

واعتبر «أن خفض الضرائب المفروضة على أجهزة الخلوي ومواقيت البثّ يمكن أن يزيد عائدات الضرائب العامة، عن طريق تحفيز عائدات ضريبة القيمة المضافة وزيادة النشاط الاقتصادي». وقال «نحن بحاجة أيضاً إلى الحكومات والهيئات المنظمة لتحرير المزيد من حيّز الترددات واعتماد سياسة تسعير معقولة، يمكن لمشغّلي شبكات الهاتف الخلوي استخدامها لتحقيق المستوى المنشود من خدمات «الحزمة العريضة» لجمهور المستهلكين».

حمدون توريه

أما الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات حمدون توريه، فأعرب عن انبهاره بالرقم القياسي للمشاركة بالنظر لفعالية المؤتمر والضيافة اللبنانية المتميزة، وقال إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دوراً مهماً في الأعمال والتربية والصحة والخدمات الحكومية، لكن كل شيء يبقى وقفاً على المناخ السياسي والتنظيم.

«أوجيه تيليكوم»

وبعد انتهاء الجلسة الافتتاحية، انطلقت أعمال «المنتدى العالمي لقادة الصناعة»، واستهلها الرئيس التنفيذي لشركة «أوجيه تيليكوم»، بول داوني، بالقول إن «التحدي الأول هو التوصيل والانتفاع وردم الهوة الرقمية، ومن المقلق أن نرى في غالبية الدول أن نموذج الخدمات العالمية ونشرها لم يكن ناجحاً بالرغم من تمويل الصناديق الممولة لهذه الخدمات».

أضاف «محزن أن نرى غالبية الأطر التنظيمية لا تزال تقليدية وترى بعين بالية، بينما تغير الأسواق منذ نشأت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطورت. في الأسواق شرائح مختلفة والقطاع بين ٢٠ و٣٠ في المئة من شرائح الأسواق وهذه نسبة ليست كبيرة. ويجب أن نعالج الافتقار إلى التنظيم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النقالة يجب أن نعالجه». وقال «أصبح علينا أن ننظر إلى المشغلين كشركات وطنية عليها بعض الموجبات والتي لا تفرض على مشغلي الشبكات الأرضية، بل علينا أن ننظر بعين جديدة لتكلفة أقل وانتشار أكبر للخدمات، نقوم بأقل جهود لتحقيق الأكثر وهذا ما يجب أن يقوم به المشغلون».

إيزابيل مورو

من جهتها، رئيسة الشؤون الخارجية في «جي.أس.أم» إيزابيل مورو، اعتبرت أن «للاتصالات دورا أساسيا ونحاول تأمين هذا القطاع، ونشدد على الدور الذي ينبغي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تقوم به مستقبلاً. لكن اجتماعنا هنا له أهمية كبرى لتطبيق هدفنا وهو «توصيل العالم» لردم الهوة ونشر خدمات الحزمة العريضة».

المؤتمر الصحافي

وبعد ذلك بدأت فعاليات برنامج المنتدى العالمي لقادة الصناعة، على أن تبدأ اليوم وتستمر ٣ أيام نشاطات الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات، وانقسمت نشاطات المنتدى إلى ٣ جلسات، عقد بعد الأولى منها المرشد وشحادة والبراك مؤتمراً صحافياً، كان بارزاً فيه قول شحادة رداً على سؤال عن الورقة التي أعدها الوزير باسيل بالنسبة لسياسة قطاع الاتصالات، إن السياسات يضعها مجلس الوزراء والورقة لم تطرح بمجلس الوزراء.

ومع أنه قال إن في الورقة أفكاراً جيدة تستحق البحث فيها، حيث تؤيد طرح الخصخصة وتتطرق إلى تحرير خدمات «الحزمة العريضة»، أشار إلى أنها انطوت على أفكار ومقترحات تتعارض مع مقتضيات القانون ٤٣١، وهذا تفسير عدم قابلية تطبيقها. وانتقد عدم الأخذ بكثير من الملاحظات الواردة عليها من الهيئة وعدد كبير من المغتربين اللبنانيين الناجحين عالمياً عندما أعلن باسيل عن الورقة في مؤتمر الاغتراب.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"